واحد كقولك هذا حلو حامض اذا جعلناهما خبرين فان قلت ثم وقع
عطف بعض الصفات على بعض قلت على خلاف الاصل واكثر ما يقع ذلك
للجمع بين صفتين او التنبيه على تغايرهما كقوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر
والباطن ان جعلناها صفات فرفع وهم من يستبعد ان تكون هذه صفات
لذات واحدة لانه اذا قصد في العرف نظر احوال الشخص الواحد
يقال هو قايم قاعد وجاز العطف في قوله تعالى ثيبات وابكارا دون
ما قبله لان الثيوبة والبكارة وصفان متضادان للموصوف لا يجتمعان في محل
واحد بخلاف الصفات قبله وكذلك قوله تعالى الامرون بالمعروف
الناهون عن المنكر فانه لما كان الامر بالمعروف ملازما للنهي عن المنكر
وعكسه عطف عليه ليكونا صفتين متقابلتين بخلاف ما قبله فانه لا يتوهم
ان امرين منها صفة واحدة واما قولهم واو الثمانية فهو كلام ضعيف ليس
له اصل طائل وان وقع كلام كثير من الايمة واسندوا فيه الى ان السبعة
نهاية العدد عند العرف واما غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب
ذي الطول فلان غافر الذنب وقابل التوب من صفات الافعال وفي عطف
احدهما على الاخر تشويق ايضا على تحري المقتضي لاختلاف هذه
الصفات تعريفا وتنكيرا وللكلام فيه سبح طويل ليس هذا محله فان غافر
وقابل قد يظن انهما وصف واحد لتناسبهما فبين بعطف احدهما انهما
متغايران وشديد العقاب ذي الطول كالمتضادين بالنسبة الى الله
عز وجل وقال الزمخشري في قوله تعالى ان المسلمين والمسلمات الى اخرها
العطف الاول نحو قوله تعالى ثيبات وابكارا في انهما جنسان مختلفان اذا
اشتركا في حكم لم يكن بدون توسط العاطف بينهما واما العطف الثاني
فمن عطف الصفة على الصفة بحرف الجمع فكان معناه ان الجامعين والجامعات
لهذه الطاعات اعد الله لهم مغفرة انتهى قال الوالد رحمه الله الصفات
المتعاطفة ان علم ان موصوفها واحد لا من كل وجه كقوله تعالى غافر الذنب
وقابل التوب فان الموصوف الله تعالى واما بالنوع كقوله تعالى ثيبات وابكارا

فان

فان الموصوف الازواج وكقوله تعالى الآمرون بالمعروف والناهون عن
المنكر فان الموصوف النوع الجامع للصفات المتقدمة وان لم يعلم ان موصوفها
واحد من جهة وضع اللفظ فان دل دليل على انه من عطف الصفات
اتبع كهذه الاية الكريمة فان هذا الاعداد لمن جمع الطاعات العشر لا لمن انفرد
بواحدة منها اذ الاسلام والايمان كل منهما شرط في الاخر وكلاهما شرط في
حصول الاخر على الباقي ومن كان مسلما مومنا له اجر لكن ليس هذا الاجر
العظيم الذي اعد الله تعالى في هذه الاية الكريمة وفرد به اعداد المغفرة
واعداد المغفرة زايد على المغفرة فلخصوص هذه الاية جعل الزمخشري
ذلك من عطف الصفات والموصوف واحد فلو لم يكن كذلك واحتمل تقدير
موصوف مع كل صفة وعدمه حمل على التقدير فان ظاهر العطف بالتغاير
ولا يقال الاصل عدم التقدير لان هذا الظاهر مقدم على رعاية ذلك الاصل
ومثاله قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين ولو كان من عطف
الصفات لم يستحق الصدقة الا من جمع الصفات الثمان وبذلك اذا وقف
على الفقراء والفقهاء والنحاة استحقه من فيه احدى هذه الصفات
والله تعالى اعلم الرابع شبه كمال الانقطاع بان يكون للمفرد الاول حكم لم يقصد
اعطاوه للثاني نحو زيد خبيث ان قصد صالح اذا اردت الاخبار بانه صالح
مطلقا فان عطف صالح على خبيث يوهم انه صالح لمن قصد لان الشرط في
احد المتعاطفين شرط في الاخر بخلاف الشرط في واحد من جزئي المبتدا
وتارة يكون عطفه على المفرد قبله يوهم عطفه على غيره نحو كان زيد ضاربا عمرا
قايما لا قلت وقايما لا وهم انه معطوف على عمرو المفعول الخامس شبه كمال الاتصال
كقولك زيد غضبان ناقص الحظ كان سائلا سال لم غضب وهذا التقدير
معنوي لا صناعي ولو كان صناعيا لدخل في عطف الجمل السادس ان يكون
بينهما شبه التوسط بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال كقولك زيد عطشان ظامي
على ان يكونا خبرين فانك ان اردت جعل الثاني صفة تعين الوصل كما سبق
الابتدا وبل لم ذلك في المفردات يكون ايضا بالاتحاد فتارة يحكم باعتبار

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)